عدَّلت كتاب قواعدها وأجازت إضافته والعمل بالتعديلات الخاصة به اعتباراً من التاريخ الذي يحدد لاحقاً بناء على جاهزيته

سوق رابع في بورصة الكويت لـ «الشركات الناشئة»

- السوق سيضم أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة المستوفية للمتطلبات
- 750 ألف دينار القيمة العادلة لمجموع أسهم رأسمال الشركة المدرجة فيه
- الأسهم الحرة في الشركة يجب ألا تقل عن 20٪ من أسهم رأسمالها
- يجب ألا يقل مساهمو الشركة عن 20 بملكية 5 آلاف دينار لكل منهم

علي إبراهيم

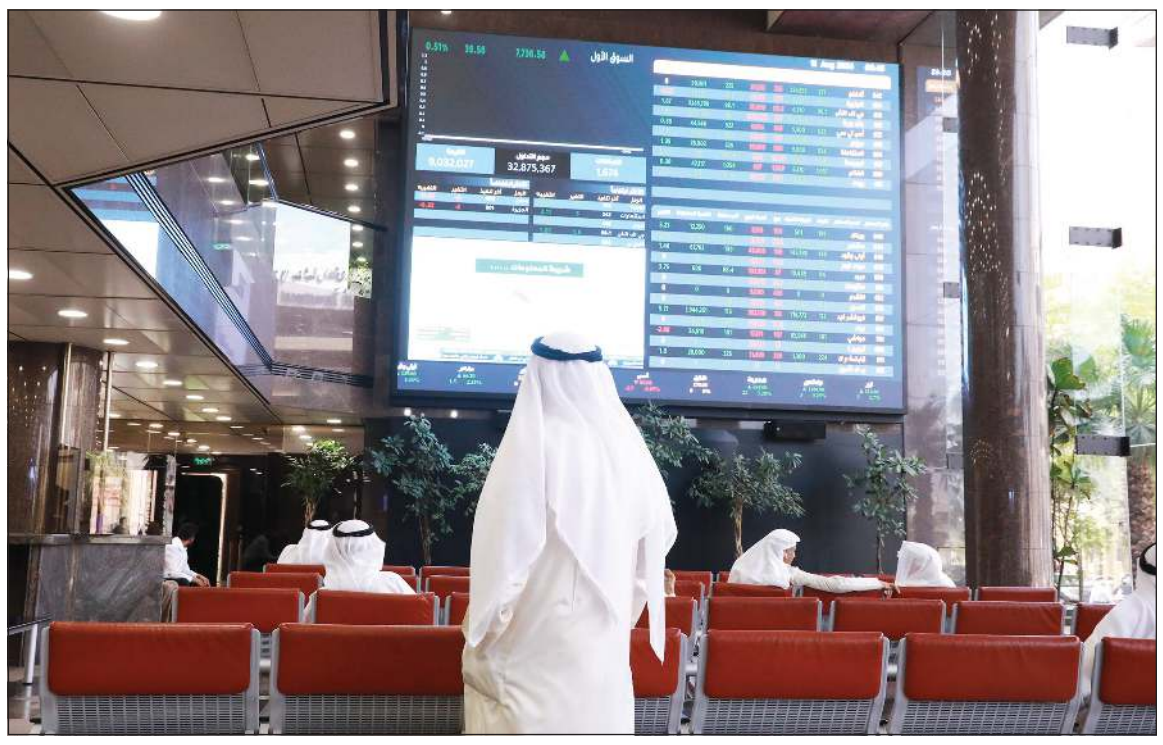

أصدر الرئيس التنفيذي في شركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي قرارا بتعديل كتاب قواعد البورصة أجاز من خلاله عملية تقسيم السوق وإضافة سوق رابع للشركات الناشئة إلى جانب السوق الأول والرئيسي وسوق المزادات.

ووفقا للقرار الذي حمل رقم 2 لسنة 2025 فقد حددت البورصة تعريفا لسوق الشركات الناشئة على أنه السوق التي يضم أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتوافر فيها المتطلبات التي تحددها البورصة، على أن يعمل بالتعديلات المتعلقة بسوق الشركات الناشئة اعتبارا من التاريخ الذي تحدده البورصة لاحقا بناء على جاهزية السوق.

وأضافت التعديلات مادة جديدة اشترط فيها على الشركات التي تدرج في سوق الشركات الناشئة، أن تكون القيمة العادلة لمجموع أسهم رأسمال الشركة تعادل مبلغ 750 ألف دينار على الأقل، وتحدد القيمة العادلة للسهم من قبل مقوم أصول أو مستشار استثمار مرخص من الهيئة، وفي حال وجود اكتتاب توطئة للإدراج فتحدد القيمة العادلة للسهم بسعر الاكتتاب النهائي، وألا تقل الأسهم الحرة في الشركة عن نسبة 20٪ من أسهم رأسمالها، وألا يقل عدد مساهمي الشركة عن 20 مساهما بشرط أن يمتلك كل منهم اسهم لا تقل قيمتها عن 5000 دينار، وذلك حسب القيمة العادلة للسهم المحددة وفق البند الأول من هذه المادة.

وتضمنت ان تكون الشركة مستمرة في ممارسة غرض أو أكثر من أغراضها الرئيسية المنصوص عليها في عقد الشركة وان تكون معظم إيراداتها ناتجة عن تلك الأغراض، وصدرت عنها بيانات مالية معتمدة من الجمعية العامة، وذلك خلال آخر سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ تقديم طلب الإدراج، وتعفى الشركة المساهمة التي تأسست كشركة مساهمة عامة من شرط الحد الأدنى لقيمة الأسهم التي يملكها كل مساهم على النحو الوارد في البند 3 من هذه المادة، وفي حالة الشركات غير الكويتية يطبق البندان الأول والثالث من هذه المادة على الأسهم المقيدة في السجل المحفوظ لدى وكالة المقاصة دون الأسهم المقيدة في اي سجل للمساهمين خارج الكويت.

وعدلت البورصة على تقسيم السوق، إذ يجوز تقسيمه إلى عدة اسواق، بحيث يشمل كل سوق عددا من الشركات المدرجة وفق المعايير التي تضعها البورصة وذلك على النحو التالي:

- السوق الأول.
- السوق الرئيسي.
- سوق المزادات.
- سوق الشركات الناشئة.

وتضمنت التعليمات انه لا يجوز للشركات المدرجة في السوق الاول او الرئيسي او المزادات الانتقال إلى سوق الشركات الناشئة.

وأضافت مادة انه يجوز للشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة ان تتأهل للتصنيف إلى السوق الأول بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 1,4,8 من هذه القواعد.

كما يجوز لها ان تتأهل إلى السوق الرئيسي بشرط ألا يقل متوسط القيمة السوقية لمجموع الاوراق المالية المصدرة عن الشركة عن القيمة السوقية الصغيرة المبينة في المادة 2,3,8، وذلك لكل سنة من السنتين المنتهيتين السابقتين لوقف المراجعة السنوية، وتقوم البورصة بإخطار الهيئة خلال 3 أيام عمل من تاريخ موافقتها على انتقال الشركة المدرجة إلى السوق الاول او السوق الرئيسي.

الأسهم الحرة

وتضمنت التعديلات التي أجرتها البورصة على قواعدها، إضافة تعريف للاسهم الحرة، وهي اسهم رأسمال المصدر مستبعدا منها اسهم الخزينة، والاسهم التي يملكها الشخص المستفيد، والاسهم التي يملكها الشخص واولاده القصر المشمولون بولايته اذا كانت نسبتها 5٪ او أكثر من اسهم رأس المال.

يأتي ذلك إلى جانب التعديل على المادة المتضمنة شروط الإدراج في السوق الرئيسي لتصبح أن تكون القيمة العادلة للأسهم الحرة تعادل مبلغ 5 ملايين دينار على الأقل، وتحدد القيمة العادلة للسهم من قبل مقوم أصول او مستشار استثمار مرخص من الهيئة، وفي حال وجود اكتتاب توطئة للإدراج فتحدد القيمة العادلة للسهم بسعر الاكتتاب النهائي، وألا تقل الأسهم الحرة في الشركة عن نسبة 20٪ من اسهم رأسمالها، ويجوز للبورصة ان توصي بإعفاء اي شركة من هذا البند، على ان تكون التوصية مسببة، وألا يقل عدد مساهمي الشركة عن 450 مساهما بشرط ان يمتلك كل منهم اسهم لا تقل قيمتها عن 5000 دينار، او ألا يقل عدد مساهمي الشركة عن 225 مساهما بشرط ان يمتلك كل منهم اسهما لا تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار، وذلك حسب القيمة العادلة للسهم المحددة وفق البند الأول من هذه المادة.

وأضيفت مادة تلتزم من خلالها الشركات المدرجة في السوق الاول بتخصيص وحدة او إدارة حسب هيكلها التنظيمي تكون مسؤولة عن علاقات المستثمرين، وذلك على النحو المقرر بالبند رقم 7 من المادة رقم 2,4,8 من هذه القواعد، وتلتزم الشركة المدرجة بتحديث بياناتها على موقع البورصة الالكتروني بإدخال اسم الموظف المختص او المسؤول عن وحدة او إدارة علاقة المستثمرين واي تغيير يطرأ على تلك البيانات.

وزادت مادة اخرى جاء فيها أنه يجب على الشركات المدرجة في السوق الاول او في السوق الرئيسي ان تحتفظ بشكل مستمر بأسهم حرة لا تقل نسبتها عن 20٪ من اسهم رأسمالها او قيمة سوقية للاسهم الحرة لا تقل عن 5 ملايين دينار أيهما اقل، ويجب على الشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة أن تحتفظ بشكل مستمر بأسهم حرة لا تقل نسبتها عن 20٪ من اسهم رأسمالها او قيمة سوقية لاسهم الشركة لا تقل عن 750 ألف دينار ايهما اقل، وتقوم البورصة بإخطار الشركات المدرجة التي أخلت بشروط استمرارية الادراج المتعلقة بالحد الادنى للقيمة السوقية او الاسهم الحرة وذلك بعد اجراء المراجعة السنوية المنصوص عليها في المادة 1,2,8 من هذه القواعد، كما تقوم البورصة بوضع هذه الشركات على قائمة الشركات المخلة بمتطلبات الاسهم الحرة او القيمة السوقية، وعلى هذه الشركات استيفاء تلك المتطلبات عند المراجعة السنوية التالية للاخطار، وفي حال استمرار إخلال الشركة تقوم البورصة بوقف سهم الشركة عن التداول، وينطبق حكم المادة 22,1 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الادراج) من اللائحة.

أما عن الإخلال بمتطلبات السوق الرئيسي، ففي حال عدم تحقق مستوى السيولة المطلوبة والمحددة من قبل البورصة تتم إعادة تصنيف الشركة وإدراجها في سوق المزادات، وذلك عند إجراء المراجعة السنوية التالية.

العقار الخاص في الصدارة بـ 114,3 مليون دينار.. و163,8 مليوناً لـ «الاستثماري»

367,3 مليون دينار تداولات العقار المحلي في يونيو

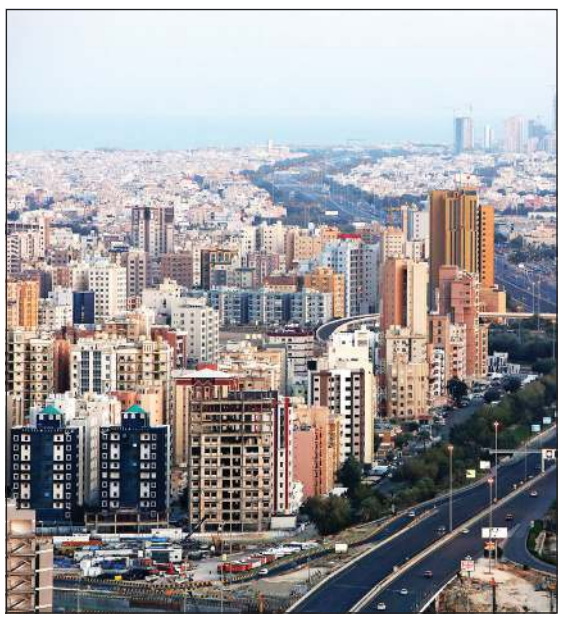

كونا: أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل أمس، تداول عقود 414 عقارا في البلاد بقيمة إجمالية بلغت 367,3 مليون دينار (نحو 1,2 مليار دولار) خلال شهر يونيو الماضي.

وقالت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة إن عقود العقار الخاص جاءت بالصدارة بـ 289 عقارا بقيمة 114,3 مليون دينار (نحو 377 مليون دولار) ثم العقار الاستثماري بـ 104 عقارات بقيمة 163,8 مليون دينار (نحو 540 مليون دولار).

وذكرت أن تداولات العقود العقارية للقطاع التجاري بلغت 11 عقارا بقيمة 73,5 مليون دينار (نحو 242,5 مليون دولار) إضافة إلى تسجيل سبعة عقود (حرفي) بـ 8,9 مليون دينار (نحو 29 مليون دولار) وعقد واحد (مخازن) بقيمة 1,9 مليون دينار (حوالي 6 ملايين دولار).

وعن توزيع تداولات العقود العقارية على المحافظات أظهرت الإحصائية أن محافظة الأحمدي جاءت بالمركز الأول بعدد العقود المسجلة بواقع 137 عقدا تلتها محافظة حولي بـ 89 عقدا ثم محافظة العاصمة بـ 75 عقدا ثم الفروانية بـ 44 عقد ثم محافظة مبارك الكبير بـ35 عقدا وأخيرا الجهراء بـ 32 عقدا.

استثمارات التعدين الصينية لأعلى مستوياتها منذ 2013

سجلت صفقات الاستحواذ الصينية في قطاع التعدين خارج البلاد أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد، في وقت تتسارع فيه الشركات الصينية لتأمين المواد الخام الحيوية وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية، خاصة مع تنامي التنافس العالمي على الموارد الطبيعية الحيوية للاقتصاد العالمي.

ووفقا لتحليل مشترك لبيانات «S&P» و«Mergermarket»، تم تسجيل 10 صفقات استحواذ في قطاع التعدين خلال عام 2024، تجاوزت قيمة كل منها 100 مليون دولار، وهو أعلى رقم منذ عام 2013.

كما أكد معهد «Griffith Asia» أن العام الماضي كان الأكثر نشاطا من حيث استثمارات الصين في مجالي التعدين والبناء في الخارج منذ أكثر من عقد.

وتأتي هذه القفزة في سياق استراتيجي تتبناه بكين لتأمين سلاسل التوريد الحيوية، خصوصا في ظل صعوبة الاستثمارات الصينية في دول رئيسية مثل الولايات المتحدة وكندا نتيجة للقيود السياسية المتزايدة. ومن أبرز الصفقات الأخيرة، إعلان شركة Zijin Mining الصينية عن نيتها الاستحواذ على منجم ذهب في كازاخستان مقابل 1,2 مليار دولار.

وفي أبريل الماضي، قامت شركة Baiyin Nonferrous Group بشراء منجم النحاس والذهب Mineraçao Vale Verde في البرازيل من شركة Appian مقابل 420 مليون دولار.

وتعد الصين حاليا أكبر مستهلك في العالم لمعظم المعادن، كما تهيمن على عمليات معالجة المواد الحيوية مثل العناصر الأرضية النادرة والليثيوم والكوبالت. غير أن الاعتماد على واردات الخام يدفع بكين لتوسيع نطاق استثماراتها المباشرة في التعدين حول العالم.

بزيادة سنوية 752 مليون دينار.. و921 مليوناً قيمة الاعتمادات المستندية و161 مليوناً لبوالص التحصيل

3,63 مليارات دينار تمويل الواردات من البنوك الكويتية خلال 5 أشهر

علاء مجيد

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، أن حجم تمويل الواردات الكويتية من البنوك المحلية خلال أول 5 أشهر من العام الحالي بلغ نحو 3,63 مليارات دينار، بزيادة سنوية قيمتها 752 مليون دينار، وبنسبة 26,1٪، وذلك مقارنة بحجم تمويل الواردات خلال الفترة نفسها من عام 2024، والبالغ نحو 2,87 مليار دينار.

وعلى المستوى الشهري، ارتفعت قيمة تمويل الواردات بنسبة بلغت 2,42٪ وبقيمة 17,4 مليون دينار، لتسجل 734,3 مليون دينار خلال مايو الماضي، مقارنة بـ 716,9 مليون دينار المسجلة في أبريل الماضي، فيما ارتفعت قيمة التمويلات على أساس سنوي بنسبة 24٪ وبقيمة 142,2 دينار، مقارنة بـ 592,1 مليون دينار خلال مايو 2024.

وتفصيلا، سجل تمويل البنوك المحلية خلال شهر مارس الماضي أعلى قيمة منذ بداية العام 2025 بقيمة 880,6 مليون دينار، تلاه شهر مايو الماضي بقيمة 734,3 مليون دولار، ثم في المرتبة الثالثة جاء شهر أبريل بقيمة 716,9 مليون دينار، ثم حل رابعا شهر فبراير بقيمة 653,9 مليون دينار، تلاه خامسا شهر يناير بقيمة 641,3 مليار دينار.

وأشارت البيانات إلى أن التمويل من البنوك المحلية بالدولار منذ بداية العام حتى نهاية مايو الماضي استحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 79,2٪ وبقيمة 2,87 مليار دينار، من إجمالي التمويل البالغ 3,63 مليارات دينار، تلته العملات الأخرى بنسبة 7,6٪ وبقيمة 276,1 مليون دينار، وحل ثالثا التمويل بالعملة الأوروبية «اليورو» بنسبة 4,97٪ وبقيمة 180,4 مليون دينار.

وحل رابعا التمويل بالريال السعودي، مستحوذا على 3,4٪ بقيمة 123,3 مليون دينار، وتلاه التمويل بالدرهم الاماراتي مستحوذا على 2,6٪ بقيمة 94,3 مليون دينار، ثم الفرنك السويسري بنسبة 1,2٪ بقيمة 42,9 مليون دينار، تلاه التمويل بالجنيه الاسترليني بنسبة 0,54٪ بقيمة 19,8 مليون دينار، وأخيرا التمويل بالين الياباني بنسبة 0,5٪ وبقيمة 18,1 مليون دينار.

التوزيع بحسب النوع

وعلى أساس النوع، أشارت البيانات الى أن أوامر الدفع الأخرى استحوذت على النصيب الأوفر بنسبة 70,15٪ وبقيمة 2,54 مليار دينار من إجمالي التمويل البالغ 3,63 مليارات دينار خلال أول 5 أشهر من العام الحالي، ومسجلة زيادة سنوية بقيمة 648 مليون دينار وبنسبة 34,2٪، مقارنة بقيمتها البالغة 1,89 مليار دينار بالفترة نفسها من عام 2024.

واستحوذت الاعتمادات المستندية على نحو 25,4٪ من إجمالي تمويلات الواردات من البنوك المحلية خلال أول 5 أشهر من العام، حيث بلغت قيمتها 922 مليون دينار، بزيادة سنوية بلغت قيمتها 112 مليون دينار، وبنسبة 13,8٪، مقارنة مع قيمتها البالغة 810 ملايين دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وأخيرا، بلغت نسبة بوالص التحصيل من إجمالي تمويل الواردات نحو 4,43٪ وبقيمة 161 مليون دينار، مسجلة تراجعا سنويا بنسبة 4,8٪ وبقيمة 8 ملايين دينار، مقارنة بقيمتها البالغة نحو 169 مليون دينار خلال أول 5 أشهر من عام 2024.